

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

الجلسة العامة ٨٠

الخميس، ٩ أيار/مايو ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة: السيدة إسبينوسا غارسييس . . . . . (إكوادور)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد أروتشا رويث (بنما).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥ .

البند ٧ من جدول الأعمال (تابع)

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن

الجمعية العامة قررت في جلستها العامة الثالثة المعقودة في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ إحالة البند ٢٠ من جدول الأعمال إلى اللجنة الثانية. ولتمكين الجمعية من البت بسرعة في الوثيقة المعروضة عليها اليوم، هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في النظر في البند ٢٠ مباشرة في جلسة عامة والشروع فوراً في النظر فيه؟

تقرر ذلك (المقرر ٧٣/٥٠٤ بء).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كينيا ليعرض مشروع القرار A/73/L.82.

السيد أمايو (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): إن من دواعي سرور وفد بلدي أن يخاطب الجمعية العامة بشأن البند ٢٠ "التنمية المستدامة"، والبند الفرعي (أ) ٧٨ "المحيطات وقانون البحار".

وقد كان لكينيا والبرتغال عظيم الشرف بتنسيق المشاورات غير الرسمية بشأن مشروع القرار A/73/L.82 المعنون "مؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠٢٠ لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-5060 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1913590 (A)



غير أنه لا يمكننا أن نكتفي بما حققناه. يجب أن تواصل الحفاظ على الزخم الذي تولد ونضطلع بالعمل الهائل الذي يتعين القيام به لتحقيق أهدافنا المرجوة للمحيطات والبحار. هذا أمر هام، لأن التنفيذ الكامل للهدف ١٤ لا يزال يواجه عددا من العقبات، سيكون من الصعب التغلب على بعضها بدون جهودنا المشتركة. ولذلك، من الضروري بذل مزيد من الجهود من أجل عكس اتجاه الدورة الحالية من تدهور المحيطات وانخفاض الموارد البحرية.

كما أن مشروع القرار يؤكد مجددا أنه لا يمكن المبالغة في التشديد على أهمية محيطاتنا وبحارنا ومواردنا البحرية للتنمية المستدامة. فهي توفر سبل العيش لملايين الناس، وتمكن من تحقيق الأمن الغذائي والتجارة البحرية، وتنظم المناخ، وتشكل مصدرا هاما للطاقة المتجددة. ولهذه الأسباب، لا يسعنا إضاعة المزيد من الوقت.

إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي نلتزم بالمحافظة على طابعها العالمي وغير القابل للتجزئة، توفر لنا خريطة طريق واضحة لما نحتاج إلى القيام به إذا أردنا للأجيال المقبلة الاستفادة من ثروة المحيطات. نحن بحاجة إلى أن نضمن تنفيذ خريطة الطريق وإعادة تأكيد التزامنا الجماعي بحفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام. فالفشل ليس خيارا.

ولذلك، لا بد أن يواصل المجتمع الدولي وضع المحيطات والبحار في صدارة جدول أعماله. وفي هذا الصدد، فإن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمحيطات لعام ٢٠٢٠ قد لا يتمكن من التصدي لجميع التحديات التي نواجهها. غير أنه سوف يمنحنا الفرصة للتعهد بجبل جديد من الالتزامات الطموحة والملموسة ومساعدتنا على إقامة شراكات جديدة جامعة وفعالة لدعم تنفيذ الهدف ١٤. يجب أن نغتنم هذه الفرصة لنقرب خطوة من تحقيق التزاماتنا بموجب خطة ٢٠٣٠.

المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة". ولذلك يسعد الممثل الدائم للبرتغال، السفير فرانسيسكو دوارتي لوبيز، وشخصي أن نعرض اليوم نص مشروع القرار بالنيابة عن بلدنا وجميع الدول الأعضاء البالغ عددها ٩٠ دولة المشاركة في تقديمه حتى الآن. ولم يعلق باب تقديمه بعد، ولا يزال بوسع الوفود إرفاق تأييدها للنص.

وأود أن أبدأ بالإعراب عن تقديرنا العميق لجميع الوفود لتعاونها ومشاركتها البناءة طوال المفاوضات. وقد كان هذا التعاون وروح المشاركة الإيجابية هامين للغاية لضمان موافقة الجميع على وثيقة ختامية مقبولة.

ويدعو مشروع القرار المعروض علينا إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى لعام ٢٠٢٠ لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، في لشبونة ويحدد طرائق عقده. ويكرر تأكيد التزام البرتغال وكينيا بمتابعة نتائج مؤتمر عام ٢٠١٧ الذي نظمته السويد وفيجي بصورة ناجحة. والأهم من ذلك، أنه يعدُّ تجديدا وتعبئة للجهود الرامية إلى دعم تنفيذ الهدف ١٤ - حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

وأود أن أكرر التأكيد على أن مؤتمر عام ٢٠١٧ كان بالفعل نجحا كبيرا. لقد زاد الوعي بحالة المحيطات والتحديات العديدة التي تواجهها. وشجع على قطع التزامات كبيرة ملموسة من جانب الدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، كما ألهم المؤتمرات دون الإقليمية والعالمية مثل مؤتمر الاقتصاد الأزرق المستدام، الذي عقد في نيروبي، لدعم تنفيذ الهدف ١٤. وبالمثل حفز مؤتمر عام ٢٠١٧ إقامة شراكات قوية وجديدة، حيث شكلت سلامة المحيطات واستخدامها صلب المناقشات.

الغاية، وكفالة استخدام الموارد بكفاءة، حتى يتسنى تحقيق أهداف المؤتمر.

وعملا بالطلبات الواردة في الفقرات ٢ و ٣ و ٣٠، من المفهوم أن حكومتي كينيا والبرتغال ستكونان مسؤولتين عن المشاركة في استضافة مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى لعام ٢٠٢٠ لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، وستحملان جميع التكاليف ذات الصلة بالمؤتمر وأعمال التحضير له، بما في ذلك جميع التكاليف المتعلقة بإصدار الوثائق الرسمية للمؤتمر قبل انعقاد المؤتمر وأثناءه وبعده.

وعليه، فلن يترتب على اعتماد مشروع القرار A/73/L.82 أي آثار مالية في إطار الميزانية البرنامجية.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/73/L.82، المعنون "مؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠٢٠ لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة" وأعطي الكلمة لممثلة الأمانة العامة.

**السيدة دي ميراندا (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، انضمت البلدان التالية إلى قائمة مقدمي مشروع القرار A/73/L.82: أوغندا، وأوكرانيا، وتوغو، وتونس، والجزائر، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجيبوتي، وسري لانكا، وغينيا، ونيجيريا، وهندوراس.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد القرار A/73/L.82؟

في الختام، فإن البرتغال وكينيا ملتزمتان بجعل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمحيطات لعام ٢٠٢٠ في لشبونة لحظة تحويلية من أجل المحيطات ومن أجل تنفيذ الهدف ١٤. ونتعهد بالعمل بشكل وثيق مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية ذات الصلة والشركاء في التحضير للمؤتمر في حزيران/يونيه ٢٠٢٠، وضمان أن ينجز المؤتمر الولاية التي أناطتها به هذه الهيئة. ونحن نعول على دعم الجمعية العامة في هذا المسعى القيم.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/73/L.82.

وأعطي الكلمة لممثلة الأمانة العامة.

**السيدة دي ميراندا (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلمت بالإنكليزية):** يقدم هذا البيان الشفوي وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

وفقا لأحكام الفقرات ١ و ٢ و ٣ من مشروع القرار A/73/L.82، تقرر الجمعية العامة عقد مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى لعام ٢٠٢٠ لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، في لشبونة في الفترة من ٢ إلى ٦ حزيران/يونيه ٢٠٢٠، لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة. وتقرر الجمعية العامة أيضا أن تمول جميع التكاليف ذات الصلة بالمؤتمر وأعمال التحضير له من موارد من خارج الميزانية؛ وترحب بالعرض السخي الذي قدمته حكومتا كينيا والبرتغال لاستضافة المؤتمر وتحمل تكاليفه معا.

ووفقا لأحكام الفقرة ٣٠، تطلب إلى الأمين العام توفير الدعم المناسب من جميع الجهات المعنية في الأمانة العامة، وبالتعاون مع الجهات الأخرى المعنية في منظومة الأمم المتحدة، لأعمال المؤتمر وتيسير التعاون فيما بين الوكالات لتحقيق هذه

ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بالعمل مع جميع الجهات المعنية داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة لحماية محيطاتنا وتعزيز التنمية من خلال الاستخدام المستدام لها. ومن خلال التزامنا الجماعي بالحفظ والإدارة المستدامة للمحيطات، يمكننا ضمان الأمن والازدهار الاقتصادي.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** استمعنا إلى المتكلم الوحيد شرحاً للموقف بعد اتخاذ القرار. وبذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من النظر في البند ٢٠ من جدول الأعمال والبند الفرعي (أ) من البند ٧٨ من جدول الأعمال.

#### البند ٧ من جدول الأعمال (تابع)

#### تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قد اختتمت نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ٢٥ من جدول الأعمال في الجلسة العامة الـ ٧٥ المعقودة في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩. ولتمكين الجمعية من اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار المعروض عليها اليوم، سيكون من الضروري إعادة فتح باب النظر في البند الفرعي (ب) من البند ٢٥ من جدول الأعمال. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إعادة فتح باب النظر في البند الفرعي (ب) من البند ٢٥ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك (المقرر ٧٣/٥٠٤ بء).

#### البند ٢٥ من جدول الأعمال (تابع)

#### الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

(ب) التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية

#### مشروع المقرر (A/73/L.83)

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** أعطى الكلمة الآن لممثل أوغندا ليعرض مشروع المقرر A/73/L.83.

اعتمد مشروع القرار A/73/L.82 (القرار ٧٣/٢٩٢).

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين شرحاً للموقف بعد اتخاذ القرار، أود أن أذكر الوفود بأن بيانات التعليقات تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة.

#### السيد لورنس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم

بالإنكليزية): بالانضمام إلى توافق الآراء بشأن القرار ٧٣/٢٩٢، تؤكد الولايات المتحدة البيانات والإيضاحات التي أدلى بها عند اتخاذ القرار ٧١/٣١٢، في ٦ تموز/يوليه ٢٠١٧، بشأن الإعلان المعنون "محيطاتنا، مستقبلنا: نداء للعمل" (انظر A/71/PV.90)، فصلاً عن بيانات بلدي شرحاً للموقف بشأن النتائج ذات الصلة، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا. إن الولايات المتحدة تؤيد روح خطة عام ٢٠٣٠ باعتبارها إطاراً للتنمية، وستظل رائدة عالمية في التنمية المستدامة من خلال سياساتها وشراكاتها وابتكاراتها ونداءاتها للعمل. ونقرّ بالدعوة إلى المسؤولية المشتركة، بما في ذلك المسؤولية الوطنية، في خطة عام ٢٠٣٠ ونشدد على أن جميع البلدان لها دور تؤديه في تحقيق رؤيتها. ومع ذلك، فإن خطة عام ٢٠٣٠ تسلّم بأن كل بلد يجب أن يعمل من أجل التنفيذ وفقاً للسياسات والأولويات الوطنية الخاصة به.

ونعتنم هذه الفرصة لتقديم بعض الإيضاحات الهامة فيما يتعلق بإعادة تأكيد خطة عمل أديس أبابا. وعلى وجه التحديد، نلاحظ أن الكثير من اللغة ذات الصلة بالتجارة في الوثيقة الختامية لمؤتمر أديس أبابا قد تجاوزتها الأحداث منذ تموز/يوليه ٢٠١٥. لذلك فهي غير مهمة، وإعادة تأكيدنا على الوثيقة الختامية لا محل له في العمل والمفاوضات الجارية فيما يتعلق بالتجارة.

الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب“. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع المقرر؟ اعتمد مشروع المقرر A/73/L.83 (المقرر ٧٣/٥٥٣).

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحتتم نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ٢٥ من جدول الأعمال؟ تقرر ذلك.

**البند ٧ من جدول الأعمال (تابع)**

**تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود**

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قد اختتمت نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ١١٧ من جدول الأعمال في الجلسة العامة الـ ٧١ المعقودة في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٩. ولكي تنظر الجمعية في تقرير اللجنة الخامسة، سيكون من الضروري إعادة فتح الباب للنظر في البند الفرعي (ب) من البند ١١٧ من جدول الأعمال. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تعيد فتح باب النظر في البند الفرعي (ب) من البند ١١٧ من جدول الأعمال والشروع فوراً في النظر فيه؟

تقرر ذلك (المقرر ٧٣/٥٠٤ باء).

**البند ١١٧ من جدول الأعمال (تابع)**

**تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى**

**(ب) تعيين أعضاء في لجنة الاشتراكات**

**تقرير اللجنة الخامسة (A/73/483/Add.3)**

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** تستأنف الجمعية العامة الآن نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ١١٧ من جدول الأعمال، المعنون ”تعيين أعضاء في لجنة الاشتراكات“ للنظر

**السيد أوديدا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني أن أعرض مشروع المقرر A/73/L.83، المعنون ”الدورة العشرون للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب“، لكي تعتمده الجمعية العامة. إنني أفعل ذلك باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مكتب اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. تولي اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب أهمية كبيرة لدوراتها العادية، لأنها توفر للدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى منبراً لتبادل المعارف والخبرات وأفضل الممارسات بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على أساس طوعي في تحقيق التنمية المستدامة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ويتضمن مشروع المقرر إجراءات لتأجيل الدورة العشرين للجنة الرفيعة المستوى، التي كان من المقرر عقدها في حزيران/يونيه ٢٠١٩، لإتاحة الوقت الكافي للتحضير للدورة، مع مراعاة الوثيقة الختامية لمؤتمر بوينس آيرس، الذي يدعو اللجنة إلى مواصلة العمل مع الدول الأعضاء في مشاورات شاملة وشفافة أثناء الدورات العادية للمزيد من تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ونعتقد أن تأجيل الدورة من شأنه أن يمكن اللجنة الرفيعة المستوى من التنفيذ الكامل للوثيقة الختامية. ويحدونا الأمل في أن تعتمد الجمعية العامة مشروع المقرر A/73/L.83 بتوافق الآراء مثلما فعلت في الدورات السابقة بشأن المسائل المتصلة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

وأخيراً، نود أن نعرب عن تقديرنا لجميع الوفود عن طريق ممثلي كل منها في المكتب على مشاركتهم البناءة خلال المشاورات غير الرسمية بشأن مشروع المقرر.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** تبت الجمعية في مشروع المقرر A/73/L.83، المعنون ”الدورة العشرون للجنة

في تقرير اللجنة الخامسة الوارد في الوثيقة A/73/483/Add.3، بشأن وجود شاغر في عضوية لجنة الاشتراكات نتيجة لاستقالة السيدة يوون سيونغمي ممثلة جمهورية كوريا.

في الفقرة ٤ من تقريرها، توصي اللجنة الخامسة الجمعية العامة بتعيين السيد نا سانغ - ديوك (جمهورية كوريا) عضواً في لجنة الاشتراكات لمدة عضوية تبدأ في ٩ أيار/مايو ٢٠١٩ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في تعيين السيد نا سانغ - ديوك (جمهورية كوريا) عضواً في لجنة الاشتراكات لفترة عضوية تبدأ في ٩ أيار/مايو ٢٠١٩ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠؟

تقرر ذلك (المقرر ٧٣/٥٠٤ بء).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحتتم نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ١١٧ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.